الدرس الرابع (الباب الرابع): النظام الانتخابي وثنائية: الاحزاب والديمقراطية وبعض الاشكاليات .

الهدف : هذا الدرس سيتم من خلال محاول معرفة تفكيك واعادة تركيب العلاقة القائمة بين النظام الانتخابي والاحزاب ثم معرفة درجة ارتباط الانظام الانتخابي بالديمقراطية مع التاكيد في الاخير على مجموع الاشكاليات التي تطرح للتحليل والمناقشة

اولا. النظام الانتخابي والأحزاب ...أي علاقة:

تمتد الدراسات التي ركزت على تبيان العلاقة ما بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي إلى أعمال موريس دوفرجيه مرورا بأعمال سارتوري وصولا إلى أعمال نوريس، حيث ركزت على موضوع أثر النظام الانتخابي على طبيعة وشكل النظام الحزبي.

وقد درجت هذه الأدبيات التأكيد على أن طبيعة النظام الانتخابي تحدد شكل النظام الحزبي، بحيث يُفضي النظام الانتخابي القائم على قاعدة الانتخاب الفردي من جولة واحدة إلى قيام النظام الحزبي الثنائي، كما هو الحال في النظامين البريطاني والأمريكي. وعلى العكس، إذا كان النظام الانتخابي قائماً على قاعدة الانتخاب الفردي على جولتين أو قائماً على أساس القائمة الحزبية النسبية، جاء النظام الحزبي تعددياً.(محمد صفي الدين خربوش، طردية العلاقة: النظام الانتخابي والنظام الحزبي في مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015/03/25، على الموقع الإلكتروني: http://www.acrseg.org/36789، تم التصفح بتاريخ: 2019/11/11).

ثانيا. النظام الانتخابي ومتطلبات النظام الديمقراطي:

إذا كان النظام الانتخابي هو الطريقة التي يرسمها القانون، والإجراءات التي يضعها القانونيون لترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد أو نسب مئوية، فهذا لا يعني الاكتفاء بمقاربته مقاربة قانونية، بل لابد من مقاربة النظام الانتخابي مقاربة سياسية أيضا.

في هذا الصدد أكد كل من بيبا نوريس Pipa Norris ، ودانيال لويس سيلر Lwis Siller Danniel أن النظام الانتخابي أشمل من أن يحصر في دالة رياضية أو صيغ قانونية، بل يعبر عن محتوى اجتماعي وسياسي واقتصادي للعملية السياسية.(بوعلام حمو، المرجع السابق، ص.22.)

وهو ما يقود إلى التأكيد على أن مسألة اختيار نظام انتخابي ما هي عملية سياسية بحتة، لا تعتمد فقط على خبرات القانونيين المحايدين وتفضيلاتهم لنظام انتخابي على الآخر باعتباره الأفضل، بل غالبا ما يكون للمصالح السياسية للأنظمة الراغبة في الاستمرار في

السلطة أو الأحزاب السياسية المستفيدة من الوضع القائم الدور الأساسي في الحفاظ على/ تعديل/ أو تغيير الأنظمة الانتخابية.(رابح زغوني، المرجع السابق، ص.)

لذلك أكد الكثير من الدارسين أن تصميم نظام انتخابي ما يجب أن يضمن تحقيق متطلبات النظام الديمقراطي وأهمها:

– ضمان قيام برلمان تعددي ذي صفة تمثيلية، وهو ما يعني ضرورة أن يتوفر في النظام الانتخابي القدرة على ترجمة أصوات الناخبين إلى:

* مقاعد تمثيلية غير إقصائية لأي شخص أو حزب؛

* مقاعد شمولية لا تستثني أي فئة من المجتمع.

– تكريس التعددية: بما يعني سن نظم انتخابية تشجع التعددية لا تعرقلها.

– ضمان التنافسية: أن يضمن النظام الانتخابي أكبر قدر من التنافس بين الفرقاء السياسيين.

ثالثا. النظام الانتخابي ...بعض الإشكاليات:

تعد الانتخابات إحدى الوسائل الرئيسية للديمقراطية، فهي آلية أساسية إلى جانب آليات أخرى(التعددية السياسية، التعددية الحزبية، حرية التعبير...)، التي تجسد مجتمعة الوجود الحقيقي للعملية الديمقراطية.

ويعتبر اختيار نظام انتخابي مناسب واحدة من أهم الإشكاليات التي تواجه الأنظمة السياسية بصفة عامة حتى في الديمقراطيات المستقرة، لما يترتب عنه من آثار سياسية تتعلق أساسا بمدى إتاحته الفرصة أمام الأفراد والجماعات للمشاركة في العملية السياسية بشكل متساو وعادل.

فرغم ما يلقاه نظام الأغلبية مثلا من اعتماد من طرف أغلبية الدول لبساطته، إلا أن ذلك لم يمنع وجود مثالب عليه ولعل أهمها أن نتائجه غالبا ما تكون غير عادلة، فقد يؤدي إلى حصول حزب ما على أغلبية برلمانية كبيرة تفوق حصته من الأصوات.

ويبدو أن الإشكال الذي يثيره نظام الأغلبية (في صيغته العددية) أكبر في الدول والنظم غير الديمقراطية، فصحيح أن الهدف من تطبيق هذا النظام يختلف من نظام سياسي لآخر، لكن هدفه المشترك في هذه النظم هو الرفع من المشاركة السياسية لطرف على حساب طرف آخر، وقد استنجدت به النظم العربية/ المغاربية في الكثير من المناسبات لإضعاف الكتلة التصويتية للأحزاب المعارضة (الجزائر في انتخابات 1991 الذي أدى الى تبسيط التنافس

الانتخابي وقصره على ثلاث أحزاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية).

أما بالنسبة للتمثيل النسبي الذي يضمن نسبا تمثيلية للأحزاب الصغيرة التي أعتيد على تسميتها الأحزاب المجهرية، التي تستخدم كأداة في يد النخب الحاكمة من أجل تشتيت الكتلة التصويتية وإنتاج خريطة سياسية فسيفسائية لا تقوى على مواجهة الترابط العضوي للجهاز البيروقراطي.(بوعلام حمو، المرجع السابق، ص ص.203/202.)

وفي المقابل رغم الثناء الذي حظي به نظام التمثيل النسبي على أساس أن العدالة هي ميزته الأولى، ويشكل انعكاسا لتمثيل كافة الأحزاب والطيف السياسي إلا أن ذلك لم يمنع البعض بتوخي الحذر منه خاصة عندما يهدد بإحداث اختناقات تشريعية في حكومات الائتلافات متعددة الأحزاب، ما يتسبب في عدم استقرار الائتلافات الحكومية (عاشت إيطاليا أكثر من ٥٠ عاما في ظل حكومات ائتلافية غير مستقرة).

أو في المقابل يؤدي إلى تجزئة الأحزاب، كما يسمح للأحزاب الصغيرة أن تبتز الأحزاب الكبيرة لتشكيل حكومات ائتلافية، وأكثر من ذلك يمنح فرصة للأحزاب الأكثر تطرفا للمشاركة في تشكيل الحكومة (مثلا في إسرائيل تعتبر مشاركة الأحزاب الدينية المتطرفة ضرورة لتشكيل الحكومة).(طالب عوض، "الأنظمة الانتخابية المعاصرة والإصلاح الانتخابي في العالم العربي"، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الدولي حول: الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، القاهرة 2014، ص ص. 117/115.)

من غير المحتمل أن تُدعم الأحزاب الموجودة التغييرات التي تقلل من المزايا التي يتمتعون بها، أو التغييرات التي تتيح الإمكانية لأحزاب منافسة جديدة، الدخول في نظام الحزب السياسي، ما لم يكن هنالك موجب سياسي قوي. وهكذا نرى أنه يمكن إعاقة مدى الخيارات لتغيير النظام الانتخابي بالفعل.(فرانشيسكا بيندا وآخرون، المرجع السابق، ص.33.)